كشمير

ومكانها في الاتحاد الهندي



ب. ر. تشوهان

كشمير
ومكانها فى الاتحاد الهندى

بقلم

ب. ر. تشوهان

ماجستير فى العلوم السياسية والقانون (دلهى)

ودكتوراه فى القانون (ميونخ)

محتويات الكتيب

صفحة

كشمير ومكانتها فى الاتحاد الهندى

١ – كلمة عامة

تبلغ مساحة ولاية جامو وكشمير ٢٢٢,٨٠٠[١] كيلو متر مربع ، ويقدر عدد سكانها بنحو ٤,٣ ملايين نسمة . وتتكون الولاية من ثلاثة أجزاء : جامو ، ووادى كشمير ، ولداخ . وغالبية سكان جامو من الهندوس ، وغالبية سكان لداخ من البوذيين ، وأما فى وادى كشمير فالغالبية من المسلمين . وفى المراحل الأولى من التاريخ الهندى ظلت كشمير مركزاً هاماً للثقافة الهندوسية واللغة السانسكريتية .

فاللغة الكشميرية المستعملة فى وادى كشمير تشمل نسبة مئوية كبرى من الكلمات السانسكريتية ، كما أن السكان المسلمين هناك ، ومعظمهم ممن اعتنقوا الإسلام فى الجزء الأخير من مدة حكم المغول ، ما زالوا محتفظين بالطابع الهندى التقليدى – طابع التسامح الذى لم يتأثر بروح التعصب الذى كان يبديه الغزاة الأجانب . وإلى هذا العامل الهام ينسب وجود الوئام الطائفى بدرجة أفضل نسبياً فى كشمير التى قلما شاهدت اضطرابات طائفية على الرغم من تكون سكانها من عناصر مختلفة . وتساعد هذه العوامل أيضاً على إيضاح حقيقة ، كانت بدونها تبقى عسرة الفهم مشوشة للأفكار ، ألا وهى : لماذا نهب الغزاة من رجال القبائل وغيرهم من الباكستانيين فى عام

---

(١) تشمل هذه المساحة تلك المنطقة الواقعة تحت الاحتلال الباكستانى والصينى غير المشروع .

١٩٤٧ — ٤٨ مسلمى كشمير ، واعتدوا على نسائهم وخطفوهن ، وأساءوا معاملتهن بنفس الطريقة التى أساءوا بها إلى هندوسى كشمير من رجال ونساء فى الجزء الذى أغاروا عليه من جامو وكشمير ؟

٢ — الخلفية التاريخية والدستورية الأولى

كانت كشمير فى بادئ الامر جزءاً من مملكة السيخ ، ولما هزم البريطانيون السيخ ، وأخضعوهم للسلطة البريطانية عقدوا معهم معاهدة « أمريتسار » بتاريخ ١٦ مارس من عام ١٨٤٦ ، وبمقتضاها بيعت كشمير لراجا جولاب سينغ ، حاكم جامو وقتئذ بثمن قدره ٧,٥ ملايين روبية بريطانية هندية . غير أن بعض الناس ينتقدون « صفقة البيع هذه » . ولكن على هؤلاء النقاد أن يذكروا أن ضم أرض عن طريق عقد بيع أمر معروف فى القانون الدولى . وأوضح مثل لذلك هو بيع روسيا لإقليم الاسكا إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٨٦٧ .

وبعد أن اتخذت ولاية جامو وكشمير وضعها الجديد فى عام ١٨٤٦ ، ظلت كغيرها من الولايات الهندية التابعة للأمراء ضمن الإمبراطورية البريطانية .

وكان من أثر كفاح حزب المؤتمر الهندى فى سبيل تحرير البلاد من الحكم البريطانى أن قامت بعض المنظمات السياسية فى ولايات الأمراء أيضاً للغرض عينه ، وكانت جامو وكشمير من بين هـذه الولايات ، إذ تكون فيها حزب المؤتمر الإسلامى لكل جامو وكشمير فى شهر أكتوبر سنة ١٩٣٢ ، وكان مؤسسه ورئيسه الشيخ محمد عبدالله ، الذى حوله إلى المؤتمر الوطنى فى شهر يونيه من عام ١٩٣٨ حتى يحظى بتأييد حزب المؤتمر الوطنى لكل الهند ، الأمر الذى حدا

بالسيد غلام عباس إلى إحياء المؤتمر الإسلامى بقصد اتباع سياسة الرابطة الإسلامية لكل الهند .

واضطر مهراجا جامو وكشمير تحت ضغط هياج بعض العناصر والأحزاب السياسية (وأحياناً بدافع من نفسه) ، إلى إدخال بعض الاصلاحات الدستورية التى ربما أحس الناس بعدم كفايتها . كذلك شاهدت الولاية أيضاً بعض الاضطرابات فى الوقت الذى تكونت فيه حركة « غادروا الهند » فى عام ١٩٤٢ .

٣ — الوضع القانونى لكشمير وولايات الأمراء الأخرى قبيل استقلال الهند

وقبل ١٥ أغسطس من عام ١٩٤٧ كانت ولايات الأمراء الهندية (وعددها ٦٦٠ تقريباً) ومن بينها ولاية جامو وكشمير ، تابعة للتاج البريطانى ، وتحت سيادة الإمبراطورية البريطانية .

ويقول ن . د . فارداتشاريار إن ولايات الأمراء الهندية هذه لم تكن قط ولايات مستقلة ذات سيادة(١).

ويسمى لوترباخت هذه الولايات ، ولايات تابعة ، ويعرب عن رأيه فيما يلى :

« ليس للولاية التابعة مكان إطلاقاً فى أسرة الأمم ، وهى بالتالى ، أيا كان الغرض ، ليست شخصية دولية ، ولا تخضع للقانون الدولى . هكذا كان وضع الولايات الهندية التابعة لبريطانيا العظمى ، والتى لم تكن لها علاقات إطلاقاً بين بعضها البعض أو بينها وبين الدول الأجنبية » (٢)

---

(١) كتاب « الولايات الهندية والاتحاد » (عام ١٩٣٦) صفحات ٢ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٩٠ .

(٢) كتاب القانون الدولى لأوبنهايم (مجلد ١ سنة ١٩٥٢ ، ص ١٧١ ، حاشية رقم ٢) .

كذلك أعلن « هول » :

« إن الولايات المحمية مثل الولايات التى تشملها الإمبراطورية الهندية التابعة لبريطانيا العظمى لا تخضع للقانون الدولى »(١) .

ويقول تاراك نات داس :

« فى الواقع أن الولايات التابعة للأمراء لم يكن لها قط وضع دولى . ولقد توصل أساتذة العلوم السياسية الهنود ، الذين وزنوا بدقة كل العوامل ، قانونية كانت أم سياسية ، إلى نتيجة أن الرأى القائل بأن الأمراء الهنود (تحت السيادة البريطانية المطلقة) كان لهم حقوق السيادة باعتبارهم حكاماً — هذا الرأى هو فى الواقع خرافة لا أساس لها(٢).

ويقسم لورنس الولايات إلى ثلاثة أقسام، ولايات ذات سيادة، وولايات لا سيادة لها ، وولايات ذات سيادة جزئية ، ثم يقول :

« يتحدث الناس أحياناً عن الولايات الهندية الأهلية على اعتبار أنها ولايات مستقلة ، ولكنها فى الواقع لا تتمتع حتى بالسيادة الجزئية بالمعنى الذى يقصده القانون الدولى من هذا التعبير ، لأنها غير مسموح لها أن تعلن حرباً أو تعقد صلحاً أو تدخل فى مفاوضات مع أية دولة سوى بريطانيا العظمى(٣).

ووصف اللورد كاننج دور ولايات الأمراء على أنه « حاجز تتكسر عليه الأمواج أثناء العاصفة التى كان يمكن أن تجتاحنا (بريطانيا) بموجة واحدة عظيمة »(٤).

ثم إن وثائق كاننج (عام ١٨٦٢) التى نظمت تولى رياسة الولاية فى ولايات الأمراء ، ومبحث اللورد دالهوزى ومؤداه

---

(١) مقال فى القانون الدولى نشر عام ١٩١٧ (الطبعة السابعة) ص ٢٧ ، حاشية رقم ١ .

(٢) الجريدة الأمريكية للقانون الدولى لعام ١٩٤٩ ص ٦٠ — ٦١ ، حاشية رقم ١٠ ، ١١ و ص ٦٤ .

(٣) مبادئ القانون الدولى (١٩٣٧) ص ٣٨ ، ٥٥ .

(٤) الكتاب الأبيض عن الولايات الهندية (١٩٥٠) ص ١٢ فقرة ١٣ .

أن التاج البريطانى يستطيع أن يخلق أو يلغى ولايات الأمراء ، وكذلك إعلانات نواب الملك من أمثال اللورد ليتون واللورد كيرزن ، وخطاب اللورد مينتو «باودايبور» يوم أول نوفمبر سنة ١٩٠٩ ، وخطاب اللورد ريدينج التاريخى فى عام ١٩٢٦ الذى فيه أوضح لنظام حيدر أباد الوضع القانونى لولايات الأمراء — كل أولئك تثبت أنه لم يكن لولايات الأمراء وضع شخصية القانون الدولى[1].

٤ — قرار استقلال الهند بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٧ ، وأثره على وضع كشمير

يشمل قرار استقلال الهند بتاريخ ١٥-٨-١٩٤٧ نصين صريحين فقط خاصين بولايات الأمراء الهندية وهما القسم الثانى ، العبارة الرابعة ، والقسم السابع العبارة الأولى (ب) :

القسم الثانى العبارة الرابعة :

« . . . وليس هناك شيء فى هذا القسم (الذى ينظم التفاصيل الخاصة بالحدود المستقبلة للهند وباكستان) يمكن تأويله على أنه يحول دون انضمام الولايات الهندية إلى أى من الهند وباكستان » .

القسم السابع العبارة الأولى (ب) :

« بانقضاء سيادة صاحب الجلالة على الولايات الهندية تنقضى معها أيضاً كل المعاهدات والاتفاقات التى تكون سارية المفعول وقت تنفيذ هذا القرار بين صاحب الجلالة وحكام الولايات الهندية ، وكذلك كل الأعمال التى كان يمارسها صاحب الجلالة فى ذلك التاريخ فيما يتعلق بالولايات الهندية ، وكل الالتزامات القائمة فى ذلك التاريخ نحو

(١) أنظر بحث ب . ر . تشوهان : « قرار استقلال الهند عام ١٩٤٧ وأهميته فى القانون الدولى — الفصل الخاص بوضع الولايات الهندية .

الولايات الهندية أو حكامها ، وكل السلطات والحقوق والاختصاصات التى لصاحب الجلالة فيما يتعلق بالولايات الهندية سواء أكان عن طريق المعاهدة ، أم المنحة ، أم العرف أم السماح أم غير ذلك . . . » .

ولا بد فى هذه المرحلة من إيضاح أن قرار الحكومة الهندية لعام ١٩٣٥ سبق فشمل نصوصاً تتعلق بانضمام ولايات الأمراء الهندية إلى اتحاد الهند كما كان يتصوره ذلك القرار . وبناء على ذلك شمل قرار حكومة الهند لعام ١٩٣٥ أيضاً الصورة المقررة « لوثيقة الانضمام » ، أى الوثيقة التى بمقتضاها تتم عملية الانضمام .

وترك قرار استقلال الهند لعام ١٩٤٧ ، الذى بنى عليه ظهور دولتى الهند وباكستان إلى حيز الوجود — ترك الحرية لولايات الأمراء التى كان يبلغ عددها وقتئذ ٦٦٠ ولاية تقريباً لتقرر الانضمام إلى الهند أو باكستان .

ويبين التأويل الدقيق للقسم الثانى ، العبارة (٤) مع القسم السابع ، العبارة الأولى (ب) من قرار استقلال الهند لعام ١٩٤٧ ، أنه بعد انقضاء السيادة أصبحت ولايات الأمراء حرة فقط فى أن تنضم إلى الهند أو إلى باكستان ، ولكنها لم تكن حرة فى أن تكون مستقلة ، ذلك أن صيغة القسم الثانى ، العبارة الرابعة لا يمكن تأويله إلا على أنه ليس هناك إرغام لولايات الأمراء الأهلية على الانضمام إلى دولة معينة من الأثنتين (الهند وباكستان) ، بل إن الارغام ينصب على الانضمام إلى أيتهما فقط . وبين رئيس وزراء بريطانيا وقتئذ ، وهو يوضح ما يترتب على انتهاء السيادة ، حين نظر مشروع القرار فى مجلس العموم ، أن حكومة صاحب الجلالة تأمل فى أن تجد ولايات الأمراء ، فى الوقت المناسب ، مكاناً ملائماً لها فى أى من الدولتين الجديدتين : الهند وباكستان .

يضاف إلى هذا أنه لو كان رأى الحكومة البريطانية أن فى استطاعة ولايات الأمراء الهندية ، إما فرادى أو مجتمعة ، أن تعلن استقلالها (وهو ما لا يفهم إطلاقاً من نص قرار استقلال الهند المعلن فى ١٥ أغسطس ١٩٤٧) لأمكن إيجاد دومنيون آخر يشمل هـــذه الولايات ، أو لكانت صيغة القرار هكذا : « . . . وليس هناك شيء فى هذا القسم يؤول على أنه يحول دون انضمام الولايات الهندية إلى أى من الدولتين الجديدتين أو إعلان أيها للاستقلال » .

فعدم وجود مثل هذا التعبير المذكور آنفاً ، وجلاء رئيس وزراء بريطانيا وقتئذ للأمر يوضحان تمام الإيضاح أن ولايات الأمراء لم يكن لها إلا أن تختار الانضمام إلى أى من الهند أو باكستان ، وأنها لم تكن حرة فى أن تصبح مستقلة .

٥ ــ انقضاء السيادة والتطورات التالية

لم تكن السيادة أمراً خيالياً ، فالدولة صاحبة السيادة لم تتحكم فى الشئون الخارجية لولايات الأمراء وتنظمها فحسب ، ولكنها كانت أيضاً تحمى هذه الولايات من العدوان الخارجى والثورة الداخلية . وكانت الدولة صاحبة السيادة تستطيع حتى أن تتدخل فى الشئون الداخلية لولايات الأمراء الأهلية وتنظم وراثة رياسة الولاية . وفوق هذا وذاك كانت الدولة صاحبة السيادة تستطيع أيضاً أن تنقص أو تزيد من رقعة ولايات الأمراء أو حتى تلغى أياً من حدودها[1].

إن مفهوم السيادة لم يحدد قانونياً أو بدقة فى أى مكان . وكان الموقف غريباً بمعنى أنه من الناحيتين القانونية والفنية كانت السيادة

(١) للمزيد من التفصيلات اقرأ : قرار استقلال الهند لعام ١٩٤٧ ، وأهميته فى القانون الدولى (الفصل الخاص بوضع الولايات الهندية – تأليف شوهان) .

مخولة للتاج البريطانى ، مع أنها لم تكن تمارس إلا عن طريق الحكومة البريطانية الهندية فى الهند . وفى ضوء هذا الموقف تجاه التطور الذى كان سينفذ عن طريق قرار استقلال الهند ، لم يكن لولايات الأمراء إلا أن تختار الانضمام إما إلى الهند وإما إلى باكستان . وبعد الانضمام هذا كانت الولاية المعنية تصبح تلقائياً تحت سيادة « الدومنيون » الذى اختارت الانضمام إليه .

٦ ـ اتفاقية حالة التوقف

لقد انضمت معظم ولايات الأمراء إلى الهند أو باكستان ، مراعية فى ذلك الموقع الجغرافى والتشابه السياسى والثقافى والاقتصادى بينها وبين الدولة التى انضمت إليها ، ولم يتخلف عن اتخاذ هــذه الخطوة إلا ولايتان كبريان هما ولاية حيدر أباد وولاية جامو وكشمير . وأعلن المهراجا هارى سينغ ، حاكم جامو وكشمير وقتئذ ، يوم ١٥ أغسطس ١٩٤٧ أنه يرغب فى تأجيل اتخاذ قرار الانضمام . على أنه عقد اتفاقية « حالة توقف » مع كل من الهند وباكستان[١] . على أن هذه الاتفاقية لم يكن لها أى أثر على الموقف الذى كانت ستنظمه خطوة الضم . ولقد كان المقصود من اتفاقية حالة التوقف إعطاء الحاكم فرصة للتفكير واتخاذ القرار النهائى . ومن المهم ملاحظة أنه حتى لو كان المهراجا لم يعقد اتفاقية حالة التوقف ، فان الهنــد وباكستان كان المطلوب منهما الاحتفاظ بالأمر الواقع فيما يتعلق بالمسائل التى كان يقصد من الاتفاقية تنظيمها . وللأحكام التالية من قرار استقلال الهند لعام ١٩٤٧ أهميتها فى هذا المجال :

---

(١) أنظر كتاب م . م . ر . خان : الأمم المتحدة وكشمير (١٩٥٦) ص ٤٨ .

القسم السابع ، العبارة الأولى ، والشرط (ج) :

« وعلى الرغم من أى شيء وارد فى الفقرة (ب) (التى تناولت الكلام عن انقضاء السيادة البريطانية) . . . فاله سيستمر سريان مفعول أحكام أية اتفاقية أشير إليها فيها وتكون متعلقة بالعرف والمرور والمواصلات والبريد والتلغراف أو ما شابه ذلك من الشئون ، إلى أن يعلن انتهاء سريان الأحكام المشار إليها حاكم الولاية الهندية أو الشخص المسئول فى المناطق القبلية من الناحية الواحدة ، أو الدولة ذات الاختصاص أو أى جزء منها يعنيه الأمر من الناحية الأخرى ، أو إلى أن تلغيها اتفاقيات لاحقة » .

٧ - رجال القبائل ، ورجال العصابات والجنود النظاميون وغير النظاميين من باكستان يغزون كشمير

وعلى الرغم من اتفاقية « حالة التوقف » ، فان باكستان فرضت حصاراً على كشمير لكى ترغمها على الانضمام إليها . ففى سبتمبر من عام ١٩٤٧ ، تسلل رجال القبائل المقيمون على الحدود الغربية لباكستان إلى المناطق الغربية والشمالية الغربية من كشمير . وجاء التحريض والمساعدة على عمليات الغزو هذه من رجال العصابات الباكستانيين ، وسكان باكستان ، والجنود غير النظاميين وحتى النظاميين منهم . ولم تكتف الحكومة الباكستانية باتخاذ موقف سلبى بعدم منع هذا الغزو وهذا التسلل ، بل قامت بأعمال إيجابية ، بالمناورة تارة ، ووضع الخطة والتنفيذ تارة أخرى . ومما يثبت هذه الأعمال من جانب الحكومة الباكستانية أنها اعترفت فيما بعد أمام الأمم المتحدة بأن الجنود الباكستانيين اشتركوا اشتراكاً فعلياً فى عمليات الغزو ، وإن تكن قد حاولت تشويش الحقائق بالقول إن الجنود الباكستانيين قد ظهروا فى الصورة فى مرحلة متأخرة .

إن كل أوجه النشاط والعمليات هذه من جانب حكومة باكستان وشعبها بينت بكل جلاء نقض باكستان ، حكومة وشعبا ، ليس فقط لأحكام قرار استقلال الهند (سنة ١٩٤٧) واتفاقية حالة التوقف بين باكستان وولاية جامو وكشمير ، بل أيضاً للروح والثقة الأدبية اللتين تنم عنهما قرارات حزب المؤتمر الهندى والرابطة الإسلامية والتزاماتهما المتبادلة التى كانت أساس تقسيم الهند .

٨ ـ الانضمام : صورته ، متطلباته ، آثاره

فى يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، اتصل المهراجا هارى سينغ حاكم جامو وكشمير بالحكومة الهندية بقصد انضمام الولاية إلى الهند ، وطلب فى نفس الوقت حمايتها مما سمى بغزو القبائل لكشمير تحت رعاية حكومة باكستان . ولما كان طلب المهراجا مؤيداً تأييداً شعبياً من المؤتمر القومى لجامو وكشمير ، وهو أكبر منظمة شعبية وسياسية فى الولاية (حاربت قبل عام ١٩٤٧ فى سبيل الحكم الديمقراطى فى الولاية ، وكانت تمثل غالبية شعب الولاية) ، قبلت الحكومة الهندية الطلب ، وبناء على ذلك انضمت ولاية جامو وكشمير إلى الهند يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٤٧ .

وكانت صيغة وثيقة الانضمام التى نفذها حاكم هذه الولاية هى نفس صيغة وثائق الانضمام التى نفذها حكام ولايات الأمراء الأخرى. وكان لا بد من تنفيذ الانضمام وفق صيغة « وثيقة الانضمام » تماماً ، وهى وثيقة فى غاية البساطة والإيجاز . ذلك أنها لا تشمل إطلاقاً أية إشارة فى صيغة شرط ينص على إجراء استفتاء : لا كشرط سابق

لعملية الانضمام ولا كمطلب لاحق بجعل عملية الانضمام كاملة[1].

وكما بينا فيما سبق ، لم يذكر قرار استقلال الهند (سنة ١٩٤٧) أية تفصيلات عما يتبع فى حالة الانضمام ، ولذلك كان الإجراء الوحيد الذى يمكن اتباعه هو ما جاء بقرار حكومة الهند عام ١٩٣٥ الذى بمقتضاه يجب على حاكم الولاية المعنية أن ينفذ وثيقة الانضمام . ولعل أعظم ما كان ينتظر من حكام الولايات المعنية ، من قبيل حسن التصرف السياسى هو أن يأخذوا بعين الاعتبار عوامل معينة مثل القرب الجغرافى ، والتكوين الاقتصادى والسياسى ، وأمانى الشعب الثقافية والسياسية المشتركة بينه وبين الدولة المراد الانضمام إليها . وفيما عدا هذه الناحية الأدبية كان للحاكم ، قانونياً ودستورياً ، السلطة الكاملة لتنفيذ وثيقة الانضمام . وليس هناك نص كتابى يبين أن دين سكان ولايات الأمراء كان عاملا متعلقاً بموضوع الانضمام بأية طريقة من الطرق ، مع أن باكستان ، إذ ضربت عرض الحائط بكل الأحكام القانونية والدستورية لكل الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع ، وحتى بالقرارات والالتزامات الأدبية والسياسية المتفق عليها من جانب حزب المؤتمر الوطنى ، والرابطة الإسلامية — تدعى أن دين سكان الولايات هو العامل الوحيد المتعلق بموضوع الانضمام .

والواقع أن وثيقة الانضمام ، من الناحية القانونية والدستورية ، إذا ما وقعها حاكم إحدى ولايات الأمراء ، وأبلغت إلى حكومة الدومنيون المختصة فقبلتها ، كانت برهاناً قاطعاً على الانضمام .

---

(١) وللوقوف على نص وثيقة الانضمام يمكن الاطلاع على ملحق رقم ٤٩ للكتاب الأبيض الخاص بالولايات الهندية ، وكذلك تعقيب على دستور الهند ، لباسو ، الطبعة الرابعة (١٩٦٤) المجلد الخامس ص ٢٤٤ .

ولم يكن العرض الأدبى لرئيس وزراء الهند بأن شعب ولاية جامو وكشمير ستتاح لهم الفرصة للاعراب عن رغباتهم بشأن الانضمام، إلا بقصد ضمان استقرار ولاية جامو وكشمير فى المستقبل. وحتى لو كان مثل هذا العرض قد تكرر ، كما تزعم بعض المصادر فى أحد خطابات اللورد ماونتباتن (وكان حاكم عام الهند وقتئذ) بعد الانضمام ، فان مثل هذه الإشارة لم تغير من طبيعة عرض كهذا.

ومن المهم فى هذا السياق تسجيل رأى الدكتور م. ماهاجان، كبير قضاة المحكمة العليا بالهند ، وكان يشغل منصب وزير أول ولاية جامو وكشمير حين نفذ انضمام الولاية إلى الهند . يقول الدكتور ماهاجان :

« إن واضعى قرار استقلال الهند لم يتصوروا انضماماً مشروطاً ، لأن موقفاً كهذا يكون خارج سياسة البرلمان . إنهم لم يريدوا أن يبقوا أية ولاية هندية معلقة ، فمنح القرار حكام الولايات الهندية سلطة مطلقة لاستخدام حسن تقديرهم للأمور فى الانضمام إلى الهند أو إلى باكستان. كما خول حاكم عام الهند السلطة لقبول الانضمام أو رفض العرض ، ولكن لم تكن له سلطة لابقاء الموضوع مفتوحاً أو لأن يعلق عليه شروطاً » (١) .

ويستطرد ماهاجان فيقول :

« إن الأسباب الأدبية لا يمكن أن تلغى الأحكام الدستورية والقانونية . وحتى المبادئ التوجيهية فى الدستور الهندى لا تمنح مثل هذه السلطة » . . « فمثل هذه الوعود لا يمكن أن تكون ملزمة للهند ،

---

(١) كتاب « انضمام كشمير للهند » ص ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ تأليف الدكتور م . ماهاجان .

ولا يمكنها أن تحرم الحكام من سلطاتهم الدستورية (الانضمام إلى أى من الدولتين : الهند وباكستان) (١) .

٩ – الاستفتاء : مسألة داخلية

لقد كان انضمام جامو وكشمير انضماماً كاملا من الناحيتين الدستورية والقانونية من اللحظة التى فيها قبلت الحكومة الهندية (٢٦ أكتوبر ١٩٤٧) وثيقة الانضمام التى وقعها حاكم جامو وكشمير وقتئذ . وكان عرض التعرف على رغبات الشعب فى ولاية جامو وكشمير عن طريق الاستفتاء مقدماً لشعب الولاية . ولكن لمثل هذا العرض أهمية أدبية فقط ، وبهذه الصفة لا يمكن أن يؤثر أو يغير أو يوقف أو يلغى النتائج القانونية المترتبة على قبول وتنفيذ وثيقة الانضمام .

فالاستفتاء لا يمكن أن يكون شرطاً سابقاً على الانضمام ، فضلا عن أن وثيقة الانضمام لا تشتمل على أى نص لانضمام مشروط .

ويقول بوتر : « وكان الغرض من الاستفتاء(٢) (إذا حدث إطلاقاً) أن يؤكد الانضمام ، لا أن يكون محكاً له » . ومن ثم فليس هناك شك فى أن الانضمام كامل ونهائى وتام لا رجوع فيه .

ويقول وولفجانج ابندروث : « يعتبر الانضمام الذى تم فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٧ على يدى مهراجا هارى سينغ ، الذى كانت له وحده السلطة القانونية للقيام به – يعتبر ملزماً ونهائياً من الناحية

---

(١) كتاب « انضمام كشمير للهند » ص ٢١ ، ٢٢ تأليف الدكتور م . ماهاجان .

(٢) بيتمان ب . بوتر : « مشكلة كشمير » ، ٤٤ . الجريدة الأمريكية للقانون الدولى (١٩٥٠) ص ٣٦١ .

القانونية . أما شرط أو حكم الاستفتاء فما هو إلا مسألة داخلية تخص الهند ، لأن قرار الاستقلال قد نقل إلى حكام ولايات الأمراء السلطة لاتخاذ القرار النهائي سواء أرادوا الانضمام إلى الهند أم إلى باكستان »[1].

وحتى المشرعون ، الذين يحاولون محاولة يائسة الدفاع عن موقف باكستان وتبريره على أساس الدين ، يدركون أن انضمام جامو وكشمير إلى الهند صحيح ونهائي .

فالدكتور م . م . ر . خان يعترف :

« بأنه بمقتضى الدستورين الهندي والباكستاني ، اللذين كانا ساريين بعد الاستقلال ، كان كل المطلوب لانضمام إحدى ولايات الأمراء إلى الهند أو إلى باكستان وثيقة انضمام يقدمها الحاكم ويقبلها الحاكم العام في الدولة المطلوب الانضمام إليها . وبقبول الانضمام تكمل كل الشروط الدستورية الخاصة به (٢) .

كل هذه الملاحظات لا تدع مجالا للشك في أن انضمام ولاية جامو وكشمير إلى الهند صحيح ونهائي .

١٠ ـ الاستفتاء كمطلب للقانون الدستوري والدولي ، استحالة تحقيقه ، والطرف المذنب

إن الناحية الهامة الأولى التي تحتاج إلى جلاء بشأن موضوع الاستفتاء هي أن عرض الوقوف على رغبات شعب جامو وكشمير

---

(١) وولفجانج ابيندروث في « ويرتربوخ ديس فيلكريختس » لستروب (مجلد ٢ ، ١٩٦١) ص ٢١٣ ، ٢١٤ (ترجمة المؤلف) .

(٢) الدكتور م . م . ر . خان : « الأمم المتحدة وكشمير » (نشرات كراتشي لعام ١٩٥٦ ص ٧٦) .

لم يكن له إلا أهمية أدبية . أما من الناحيتين القانونية والدستورية ، ومن ثم طبقاً لنصوص القانون الدولى ، فالانضمام تام ، نهائى ، كامل ، لا رجوع فيه .

أما الناحية الهامة الثانية فهى أن هذا العرض قام به رئيس الوزراء نهرو قبل أن تحيل الهند القضية إلى مجلس الأمن بزمن طويل. ومن ثم فقد كان عرضاً مقدماً لشعب جامو وكشمير ، وليس لباكستان أو الأمم المتحدة . وهو بهذه الصفة لا يعنى أى التزام دولى فيما يتعلق بصحة الانضمام . فاذا كانت الهند قد كررت ذلك العرض فى مراحل تالية بالنسبة إلى بعض قرارات لمجلس الأمن ، فلم يكن ذلك إلا توكيداً لوعدها لشعب جامو وكشمير ، فهى لذلك لم تخلق أى التزام قانونى نحو باكستان أو الأمم المتحدة .

أما الناحية الثالثة لموضوع الاستفتاء التى ينقصها الوضوح فهى أن العرض الذى قدم لشعب جامو وكشمير « بأنهم ستتاح لهم الفرصة للاعراب عن رغباتهم بشأن الانضمام عن طريق استفتاء حر غـير متحيز » . . . هذا العرض عند تحليله يكشف عن عنصرين : أولهما أن عنصر العرض يشمل هدف العرض ، ألا وهو إتاحة الفرصة لشعب جامو وكشمير للإعراب عن رأيهم فى الانضمام ، والعنصر الثانى هو الوسيلة التى يمكن بها تحقيق هذا الهدف ، ألا وهى الاستفتاء الحر غير المتحيز . ولا يمكن أن يكون هناك خلاف على أن الأهمية الرئيسية تعلق دائماً على الهدف ، أما الوسيلة فليس لها إلا اعتبـار ثانوى . كذلك ليس هناك من ينكر أنه إذا أصبح استخدام وسيلة معينة لتحقيق هدف معين ، مستحيلا وغير عملى ، فمن الطبيعى يجب استخدام وسيلة أخرى بديلة للوصول إلى ذلك الهدف .

الطرف المذنب : لقد ذهبت الهند إلى الأمم المتحدة تشكو عدوان باكستان على كشمير ، واعترفت باكستان بصراحة أمام الأمم المتحدة أن جنودها اشتركت بطريق مباشر إيجابي فيما سمى بغزو القبائل لكشمير ، وهو الغزو الذى تبنته باكستان . وعلى ذلك فأول خطوة يجب اتخاذها للقيام باستفتاء لا تحيز فيه ، إذا كان لا بد من إجرائه إطلاقاً ، هى التخلص من آثار العدوان على كشمير[1]. ولقد قصرت باكستان فى سحب جنودها من أراضى جامو وكشمير ، كما فشلت الأمم المتحدة فى إنهاء آثار العدوان الباكستانى على كشمير. وبعد ذلك أصبحت باكستان عضواً متحمساً فى شبكة أحلاف عسكرية تهدف من ورائها إلى إبقاء الأرض التى احتلتها من ولاية جامو وكشمير بطريقة غير شرعية تحت احتلالها غير المشروع . وفى الأمم المتحدة حجبت العوامل السياسية القانون الدولى ، ذلك أنه على الرغم من قرارات مجلس الأمن فى هذا الصدد لم تستطع الأمم المتحدة اتخاذ أية خطوات لإنهاء آثار العدوان . وتحت مثل هذه الظروف أصبح إجراء الاستفتاء كوسيلة لإتاحة الفرصة لشعب جامو وكشمير للاعراب عن رغباتهم بشأن الانضمام ، مستحيلا ، ولذلك اضطرت الهند إلى استخدام وسيلة بديلة .

استطلاع رغبات الشعب : لقد قرر المؤتمر الوطنى لجامو

(١) مع أن باكستان كانت قد حاولت فى بادئ الأمر إنكار وجود جنودها فى كشمير ، فأنها اضطرت ، فى مرحلة تالية ، حينما كشف ممثل الأمم المتحدة الحقيقة ، إلى الاعتراف بها ، الأمر الذى يدل على أنها (باكستان) كانت تعلم أنها لا حق لها فى ادعاء ملكية كشمير ، ولكنها أرادت أن تلتهمها بالقوة ، بينما أرسلت الهند جنودها إلى كشمير علناً ، على اعتبار أن هذا من حقها .. هذا علاوة على أن كل قرارات الأمم المتحدة ، من ناحية المبدأ ، تعترف بحق الهند فى ابقاء جنودها هناك ، بينما تطلب هذه القرارات عينها من باكستان سحب جنودها من كشمير .

وكشمير يوم ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٠ دعوة جمعية تأسيسية إلى الانعقاد . ولقد انتخبت هذه الجمعية التأسيسية على أساس مبدأ التصويت العام للبالغين . كما شمل المؤتمر الوطني لجامو وكشمير في إعلانه عن انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية ، مبدأ حق الشعب في تقرير مصيره ، وكذلك وحدة جامو وكشمير وسلامة أراضيها . وكان على الجمعية التأسيسية أن تعد دستوراً لولاية جامو وكشمير ، وأن تصدر قراراً بشأن انضمام جامو وكشمير إلى الهند .

ولما فشلت جهود الوساطة التي كانت الأمم المتحدة تقوم بها ، والتي تحطمت بسبب أخطاء باكستان ، ولما أصبح إجراء الاستفتاء مستحيلا تحت هذه الظروف ، أصدر شعب جامو وكشمير قراره عن طريق الهيئة المنتخبة التي تمثله تمثيلا صحيحاً ، وأعني بها الجمعية التأسيسية التي أتمت مهمة وضع دستور لكل ولاية جامو وكشمير يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦ . وأيدت[1] الجمعية التأسيسية ، في نفس الوقت ، انضمام جامو وكشمير إلى الهند . وأصبح دستور جامو وكشمير سارى المفعول ابتداء من ٢٦ يناير سنة ١٩٥٧ . وأما ذلك الجزء من كشمير الذى احتلته جنود باكستان احتلالا غير مشروع ، والذى يسمى كشمير الحرة ، فما زال في واقع الحال تحت احتلال باكستـــان .

١١ ــ الاستفتاء وحق تقرير المصير في القانون الدولي

إن التضمينات القانونية « لحق تقرير المصير » ، الذى يكثر

(١) انظر مقال « بوتر » في الجريدة الأمريكية للقانون الدولي (١٩٥٠) ص ٣٦١ ، « لقد كان الغرض من الاستفتاء أن يؤكد الانضمام لا أن يكون محكاً له » .

الحديث عنه فى مجال القانون الدولى، تستحق بعض الدراسة الدقيقة[1].
فالرئيس ولسون ، فى خطابه ، الذى ألقاه أمام الكونجرس يوم ١١ فبراير سنة ١٩١٨ ، أعلن : « إن الشعب والإقليم يجب عدم المقايضة عليهما » . وفكرة « حق تقرير المصير » التى كانت إحدى النقاط الأربع عشرة ، التى شملها برنامج ولسون للسلام ، والتى أعلنت فى أواخر سنى الحرب العالمية الأولى ، أثارت مفهوماً للفلسفة السياسية يدعو إلى التفكير ، وأعنى به مفهوم « الجنسية الواحدة — والدولة الواحدة » ، الذى يفهم منه أنه « يجب أن يكون لكل جنسية واحدة دولة واحدة (وطن جغرافى) خاصة بها » ، وبالعكس « يلزم أن تتكون كل دولة من جنسية واحدة » . ومنذ ذلك الحين ظل هذا المفهوم موضوع تفكير وخلاف سياسيين ، ولم يصر قط مبدأ عاماً مقبولا دون أى اعتراض . إن هذه الفكرة عرضت ، بنوع خاص ، لتعزيز مصلحة الشعب المستعمَر الذى يعانى من الامبريالية الاستعمارية . وأما فى إطار الدول المستقلة فلم يكن لهذه الفكرة أية أهمية أكثر من بحثها من الوجهة النظرية وتعقيب بعض فقهاء السياسة عليها . وبناء على هذا ما زال هناك دول مكونة من عناصر مختلفة فى كل أنحاء العالم على الرغم من فكرة ولسون التى أشرنا إليها آنفاً . ومثل هذه الدول تقدم لنا الأمثلة على دول تشمل فى سكانها أكثر من جنسية واحدة ، وحالات أخرى فيها الشعب الذى ينتمى إلى جنسية واحدة له أكثر من دولة واحدة .

---

(١) انظر ستارك : « مقدمة للقانون الدولى » (١٩٦٣) ص ١١٥ ، ١١٦ . ثم إيجلتون : « الجريدة الأمريكية للقانون الدولى » (١٩٦٣) ، مجلد ٤٧ ص ٨٨ — ٩٣ .

وأما فى مجال القانون الدولى ، فقد جاء فى المادة الأولى (والفقرة الثانية) من ميثاق الأمم المتحدة أن أحد أغراض الأمم المتحدة هو « تنمية العلاقات الودية بين الأمم ، على أساس احترام مبدأ المساواة فى الحقوق وتقرير المصير للشعوب » . وتقول المادة الخامسة والخمسون : « إن الأمم المتحدة ستعمل على رفع مستويات المعيشة ، وإيجاد فرص العمل للجميع ، وتوفير ظروف التقدم والنمو الاقتصاديين والاجتماعيين » ، إلى غير ذلك . . . « بقصد إيجاد حالة من الاستقرار والرخاء اللازمين لتكوين علاقات ودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة فى الحقوق وتقرير المصير لكل الشعوب » .

إن روح هذه النصوص تعنى أن الأمم المتحدة ستنمى العلاقات الودية بين الدول وتعمل على تحقيق الخير الاقتصادى والاجتماعى ، واضعة نصب الأعين مبدأ المساواة فى الحقوق بالنسبة للأمم والشعوب المستقلة ، ومبدأ تقرير المصير بالنسبة للشعوب التابعة المستعبدة . ولا يشمل ميثاق الأمم المتحدة أى نص إطلاقاً يدل على أنها ستنفذ بالقوة مبدأ حق تقرير المصير بالنسبة لجزء من شعب دولة مستقلة فى نطاق الإطار الدستورى الداخلى للدول التى تشمل شعوباً مستقلة .

وإذا نظرنا إلى هذا الموضوع من زاوية أخرى وجدنا أن مبدأ تقرير مصير الشعوب لا يمكن بأى حال اعتباره مبدأ من مبادئ القانون الدولى المعترف بها والمقبولة من الجميع ، لأنه لا يكون مبدأ من مبادئ القانون الدولى المألوفة ، ولا قانون المعاهدات ، ولا هو مندمج فى « المبادئ العامة لقانون معترف به من الأمم المتمدينة » . كما أن قرارات المحاكم القضائية الدولية لم تقبله قط على أنه أحد مبادئ القانون الدولى التى تطبقها الأمم المستقلة فى نطاق إطارها

الدستورى الداخلى . وقل أن يستخدم هذا المبدأ فى العرف المتبع بين الدول ، وبهذه الصفة ومن تلك الزاوية أيضاً قل أن يسمى مبدأ من مبادئ القانون الدولى .

والضم على اعتبار أنه طريقة كسب أرض دولة ما ليس من الضرورى ، فى القانون الدولى ، تحقيقه عن طريق الاستفتاء ، والاستفتاء وحده . وللملاحظات « بيربير » ، التى نوردها فيما يلى ، أهميتها فى هذه المناسبة :

« إن الاتحاد أو الانضمام الإرادى لولاية إلى ولاية أخرى ليس نادر الحدوث (بل كثيره) عن طريق قرارات بلدية يتفق عليها ، مثل القرار الإنجليزى بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٧٠٧ ، والقرار الأسكتلندى بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٧٠٧ ، أو عن طريق إعلان الانضمام (كما فى حالة انضمام كشمير إلى الهند فى سنة ١٩٤٧) . وفى كل هذه الحالات يجب اعتبار كل متطلبات القانون الدولى مستكملة إذا كانت الهيئات المختصة فى الدول المعنية (التى لها ، بمقتضى أحكام الدستور فى كل منها ، هذه السلطة ، أو سلطة تمثيل كل دولة منها دولياً) ، تعلن اتفاقها بطريقة ملزمة . ويكون من غير الضرورى إجراء استفتاء ، أو انتخابات عامة ، أو أى شىء من هذا القبيل »(١).

ومن ثم يصبح الاستفتاء شرطاً غير ضرورى إطلاقاً للانضمام فى نظر القانون الدولى .

١٢ ــ كشمير فى الأمم المتحدة

لقد أحالت الهند القضية إلى منظمة الأمم المتحدة يوم أول يناير سنة ١٩٤٨ لكى تتجنب ضرورة غزو باكستان بقصد القضاء على غزو باكستان لكشمير ، وبذا تتجنب أيضاً حرباً علنية بين البلدين (لأن النزاع تطور فعلا فيما بعد إلى تصادم مباشر بين جنود باكستان وجنود الهند) .

---

(١) ليهربوخ دى فولكيرختس (مجلد ١ ، ١٩٦٠ ص ٣٣٨) .

ومن المهم من ناحية التحليل القانونى للقضية ، الإشارة إلى قرارين اتخذهما مجلس الأمن بتاريخ ١٣ أغسطس ١٩٤٨ ، ٥ يناير ١٩٤٩ ، بما أن باكستان وبعض مصادر أخرى تحاول تأييدها ، تعلق أهمية كبيرة على هذين القرارين :

أولا — جزء ٢ أ — ١ من قرار ١٣ أغسطس ١٩٤٨ يقول :

« بما أن وجود جنود باكستان فى أراضى ولاية جامو وكشمير يشكل تغييراً جوهرياً فى الموقف ، منذ اعتراف حكومة باكستان أمام مجلس الأمن ، تتعهد حكومة باكستان بسحب جنودها من تلك الولاية » .

ثانياً — وجاء فى الفقرات ٣ أ ، ٣ ب ، ٤ أ من قرار ٥ يناير سنة ١٩٤٩ ما يلى :

(٣ أ) « سيرشح سكرتير عام الأمم المتحدة بالاتفاق مع اللجنة مديراً للاستفتاء يكون ذا مكانة دولية عالية ومتمتعاً بالثقة العامة . وستعينه رسمياً فى مركزه حكومة جامو وكشمير » .

(ب) وسيستمد مدير الاستفتاء من ولاية جامو وكشمير السلطات التى يراها ضرورية لتنظيم الاستفتاء وإدارته ، ولضمان حريته وعدم التحيز فيه » .

(٤ أ) « وبعد تنفيذ الجزء الأول والجزء الثانى من قرار اللجنة بتاريخ ١٣ أغسطس سنة ١٩٤٨ ، وعندما ترى اللجنة أن الأحوال السلمية قد عادت إلى الولاية ، ستحدد اللجنة ومدير الاستفتاء بالتشاور مع حكومة الهند التصرف النهائى بالجنود الهندية وجنود الولاية ، على أن يراعى فى مثل هذا التصرف أمن الولاية وحرية الاستفتــــاء » .

وتقول الفقرة الثانية من قرار ٥ يناير سنة ١٩٤٩ :

« سيجرى الاستفتاء عندما تجد اللجنة أن اتفاقيّ وقف اطلاق النار والهدنة قد نفذتا ، وأن ترتيبات الاستفتاء قد أستكملت » .

وقبل التعقيب على أحكام هذين القرارين نرى أنه من الضرورى أن نبين أن مسألة كشمير فى الأمم المتحدة يجب فحصها فى ضوء عوامل أساسية معينة هى : (١) أن الهند هى التى عرضت موضوع

كشمير على الأمم المتحدة ، ومن ثم كانت الهند هى الشاكية وباكستان هى المعتدية ، وبهذه الصفة لا يمكن أن نضع الهند وباكستان فى مركز واحد فى مواجهة موضوع كشمير . (٢) كانت المسألة المعروضة على الأمم المتحدة مقصورة على إزالة آثار الغزو الذى أيدته باكستان والذى يسمى بغزو رجال القبائل ، وتكون الأمم المتحدة غير مختصة بالاعتراض على صحة انضمام جامو وكشمير إلى الهند إذا ثبت أن الضم كان مستكملا من الناحية القانونية بمقتضى نصوص الوثائق الدستورية الهندية الخاصة بالموضوع . وأية محاولة كهذه من جانب الأمم المتحدة لفتح موضوع بحث الانضمام يجب اعتباره تدخلا من الأمم المتحدة فى الشئون الهندية الداخلية ، الأمر الذى تمنع الأمم المتحدة من التعرض له حسب نص العبارة السابقة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ، التى تقول : « ليس هناك فى الميثاق الحالى ما يخول الأمم المتحدة حق التدخل فى أمور تعتبر أساساً فى دائرة الاختصاص المحلى لأية دولة من الدول » . وكذلك تعتبر أية محاولة من جانب الأمم المتحدة للتدخل فى عملية تكامل جامو وكشمير مع الهند تدخلا فى شئون الهند المحلية ، حيث أن هذه الشئون تتناول المظهر الدستورى الداخلى للهند[1]. (٣) كان موضوع الاستفتاء مسألة هندية داخلية ، لأن عرض الاستفتاء لم يعن أى التزام قانونى ، وبهذه الصفة لم يكن إلا عرضاً أدبياً من جانب الهند على شعب جامو وكشمير . وكما أوضحت الهند حتى لمستر

(١) انظر أيضاً « نمو العلاقات الدستورية بين جامو وكشمير والهند ١٩٥٠ — ٦٠ » بقلم س . ب . جاجوتا فى « جريدة معهد القانون الهندى » مجلد ٢ (١٩٦٠) ص ٥١٩ وما بعدها للوقوف على عملية التكامل الدستورى لولاية جامو وكشمير مع الاتحاد الهندى بعد الانضمام .

جارينج ، رئيس مجلس الأمن وقتذاك ، الذى زار الهند فى فبراير — مارس سنة ١٩٥٧ بسبب عجز الأمم المتحدة عن سحب الجنـــود الباكستانية من جامو وكشمير ، ورفض باكستان إزالة آثار العدوان ، وكذلك بسبب عضوية باكستان فى أحلاف عسكرية — لهذه الأسباب أصبح الاستفتاء مستحيلا ، ولذلك تعرفت الهند على رغبات شعب جامو وكشمير عن طريق وسيلة بديلة ، هى وسيلة الجمعية التأسيسية لجامو وكشمير ، وهى جمعية تمثل الشعب ، فضلا عن قيامها بمهمة وضع دستور لجامو وكشمير ، واستئمانها أيضاً على التصديق عـــلى الانضمام أو تأييده . وفى مثل هذا الموقف أصبحت أحكام قرارات مجلس الأمن الخاصة بالاستفتاء فى حكم المهملة . (٤) لقد أعلن المشرع الأسترالى ، سير أوين ديكسون ، الذى أرسله مجلس الأمن وسيطا بالنيابة عن الأمم المتحدة وناطقاً بلسانها — أعلن بجلاء فى تقريره المقدم بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٠ أن تسلل رجال القبائل الباكستانية وغيرهم من المتطوعين الباكستانيين وغزوهم كشمير ، وكذلك احتلال بعض أجزاء منها بواسطة الجنود الباكستانيين ، أعمال تتنافى مع القانون الدولى[١]. ومعنى هذا أن الأمم المتحدة قد وجدت أن باكستان تعتبر معتدية فى كشمير . وهذا التقرير له أهمية خاصة لأنه جاء بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، أى بعد قرارى مجلس الأمن المذكورين آنفاً بتاريخ ١٣ أغسطس سنة ١٩٤٨ ، ٥ يناير سنة ١٩٤٩ . ومن ثم تجب قراءة القرارين ككل ، واعتبارهما

(١) ويرتربوخ ديس فولكريختس (ستروب مجلد ٢ ، ١٩٦١) ص ٢١١ — ٢١٢ .

معدّلين بتقرير ديكسون الذى صدر بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٠ والذى يقول إن باكستان ببقائها فى كشمير لا تكون إلا معتدية ، ومخالفة للقانون الدولى .

ويمكن أن نضيف إلى هذه الحقائق الأساسية أنه حتى قرارات مجلس الأمن تسلم ، من ناحية المبدأ ، بأن انضمام جامو وكشمير إلى الهند عملية كاملة غير قابلة للاعتراض . ومما يثبت هذا التأويل والتأكيد أنه حتى تلك القرارات تعتبر وجود جنود باكستان فى كشمير أمراً مخالفاً للقانون الدولى ، وبهذه الصفة ترى انسحاب أولئك الجنود من جامو وكشمير ، حيث أن أمن الولاية وحرية الاستفتاء إن هما إلا مسئولية الجنود الهنود وجنود الولاية لا غير ، الأمر الذى يثبت أنه من حق الجنود الهنود البقاء فى ولاية جامو وكشمير طبقاً للقانون الدستورى والقانون الدولى كذلك . وفوق هذا وذاك هناك برهان جلى يثبت أن الأمم المتحدة تعتبر ، من ناحية المبدأ ، أن انضمام كشمير إلى الهند صحيح قانوناً وكامل وغير قابل للاعتراض ، ألا وهو أن مدير الاستفتاء ، طبقاً لقرار مجلس الأمن ، كان سيتم تعيينه بواسطة حكومة جامو وكشمير ، التى كان عليه أن يستمد سلطته منها .

١٣ – دور العرب فى السياسة الهندية

(أ) عند تقسيم الهند : من الأمور الهامة جداً أن نذكر هنا أن المؤتمر الوطنى الهندى كان الحزب الرئيسى لكل الهند ، الذى كافح وحارب خلال القرن العشرين ضد الحكومة البريطانية ليحرر الهند من نير الامبريالية البريطانية . ومن الناحية الأخرى كانت الرابطة

الإسلامية تساعد دائماً الحكومة البريطانية لتخفت صوت حزب المؤتمر الوطنى الهندى . ويتضح الموقف الصعب الذى سيق إليه حزب المؤتمر مرغماً من أنه اضطر فى النهاية إلى أن يختار بين أهون الشرين : شر إطالة الحكم الاستعمارى فى الهند ، وشر تقسيم الهند . ولو اتخذ الحزب سياسة جامدة لأمكن نشوب حرب أهلية . وفى مثل هذا الموقف قبل حزب المؤتمر شر تقسيم الهند[1] على اعتبار أنه أخف الضررين . ولكن هذا حدث مرة واحدة ، ومرة واحدة فقط ، ولا تريد الهند أن يتكرر مرة أخرى .

وفى يوم ٣ يونيه سنة ١٩٤٧ أعلن رئيس الوزراء «اتلى» فى مجلس العموم البريطانى أن الحكومة البريطانية ستمنح كلا من الهند وباكستان وضع الدومنيون ، بعد تقسيم الهند ، إلى دولتين يوم ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٧ . ولقد اشتمل هذا الإعلان على خطة لتقسيم الهند إجمالا ، وتقسيم البنجاب والبنغال ، ولإجراء الاستفتاء فى مديرية الحدود الشمالية الشرقية ، ومقاطعة سيلهت باسام[2].

ولقد قبلت لجنة الرابطة الإسلامية لكل الهند مشروع تقسيم الهند يوم ٩ يونيه سنة ١٩٤٧ ، وكان مجموع الأصوات المؤيدة للمشروع ٤٠٠ صوت والمعارضة ثلاثة . كذلك قبلت لجنة حزب المؤتمر الوطنى لكل الهند المشروع يوم ١٥ يونيه سنة ١٩٤٧ ؛ وافقه ١٥٣ صوتاً ومعارضة ٢٩ صوتاً . وبعد أن قبل الطرفان هذا المشروع ، أدمج بكل تفصيلاته فى قرار استقلال الهند لعام ١٩٤٧ :

---

(١) انظر العبارة الثانية (٢) (جـ) من قرار استقلال الهند لعام ١٩٤٧ .
(٢) انظر العبارة الثالثة (٢) من قرار استقلال الهند لعام ١٩٤٧ .

من هذا يتضح أن مفهوم « الاستفتاء » كان معروفاً قبلا لحزب المؤتمر وللرابطة الإسلامية أيضاً ، وكانا قد بحثاه بالتفصيل وفكرا فيه بامعان فيما يتعلق بالجزء من البلاد الذى يكون فيه إجراء الاستفتاء ضرورياً . وبناء على ذلك اشتمل قرار استقلال الهند بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٧ على نصوص صريحة ، كان الاستفتاء فى مديرية الحدود الشمالية الشرقية وفى مقاطعة سيلهت سيجرى وفقها . ولا يقرر قرار استقلال الهند (١٥ أغسطس ١٩٤٧) أية سابقة للتقسيم فى المستقبل أو استفتاء على أساس الدين أكثر من هـــذه النصوص الواضحة . علاوة على ذلك فإنه على الرغم من أن تقسيم الهند فيه عنصر دينى قام على أساسه ، فان مثل هذا المبدأ لم يكن قابلا للتطبيق إطلاقاً على ولايات الأمراء الهندية .

(ب) من أجل المستقبل : لقد أكدت الهند مراراً أن الدين لا يقوم بأى دور فى الحياة السياسية أو العرف الدستورى فى الهند . فآراء الهند فى هذا الشأن معروفة فى كل أنحاء العالم .

« فى ضوء سياسة عدم التحيز الدينى ، والحياد الدينى ، وهى السياسة التى تسير عليها الهند ، تسقط الحجة القائلة بأن أغلب سكان جامو وكشمير مسلمون ، ولا يكون لها أية قيمة اطلاقاً » (١) .

علاوة على ذلك يجب ألا يغيب عن البال أنه ما زال هناك نحو ستين مليوناً من المسلمين يعيشون فى الهند . إن كشمير ، فى رأى باكستان ، ما هى إلا لعبة شطرنج ، أما فى رأى الهند فإنها مسألة تنطوى على مجتمع بشرى حى .

---

(١) ويرتربوخ ديس فيلكريختس (ستروب مجلد ٢ ، ١٩٦١ ص ٢١٤) ، (ترجمة المؤلف) .

١٤ — التقدم السياسى والاقتصادى فى كشمير

لكى يجس الإنسان نبض الشعب عليه أن يعرف أن سكان كشمير على الجانب الهندى من خط وقف إطلاق النار قد أحرزوا تقدماً سياسياً واقتصادياً هائلا . فمنذ انضمام جامو وكشمير إلى الهند ، جرى فى كشمير ثلاثة انتخابات عامة . وكشمير لها دستورها الخاص الواضح ، وعلمها الخاص ، ورئيس ولايتها الخاص المنتخب . ولكشمير وضع خاص لا تستمتع به أية وحدة أخرى من الاتحاد الفيدرالى الهندى . وفضلا عن هذا فان كشمير قد نفذت إصلاحات زراعية تقدمية جداً . وطبقاً لهذه الاصلاحات أخذت الأراضى ، دون دفع تعويض ، من كبار الملاك ووزعت على الفلاحين .

أما سكان كشمير على الجانب الباكستانى من خط وقف إطلاق النار فيعانون من السيطرة التعسفية ، والقمع الاستبدادى ، وهناك لا يخطر على البال مثل هذا التقدم السياسى والاقتصادى الذى ينعم به اخوان لهم على الجانب الهندى .

وأقوى برهان على تأكيد الاعتقاد بأن الشعب على جانبى خط وقف إطلاق النار يباركون انضمام جامو وكشمير إلى الهند هو أن عدداً كبيراً من اللاجئين المسلمين ما زالوا يواصلون الهروب من الجانب الباكستانى إلى الجانب الهندى .

ثم إن إنكار الحريات المدنية على سكان باكستان ، والسيل الذى لا ينقطع من لاجئى طوائف الأقليات (غير المسلمين) من الهندوس والمسيحيين والبوذيين الذين يفرون من بنغال الشرقية إلى الهند ، والفظائع التى يرتكبها النظام الباكستانى ضدهم — كل هذا دليل قاطع على مقدار الأهمية التى تعلقها باكستان على حق تقرير المصير ! !

١٥ — المسألة الحقيقية

يجدر بنا هنا أن نشير إلى ملاحظات بيتمان بوتر فيما يلى :

« يعزى فشل الأمم المتحدة إلى بعض أخطاء ارتكبتها لجنة الأمم المتحدة ، وإلى التدخل غير الحكيم نوعاً ما من جانب بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، وهو التدخل الذى أثار الظنون بمشاعر مضادة للهنود أو مؤيدة للمسلمين ، ناهيك عن الرغبة فى إقامة قواعد جوية » . (١)

وإنه لمن المؤسف بنوع خاص أن بريطانيا ، وقد كانت طرفاً فى قرار حكومة الهند لعام ١٩٣٥ وقرار استقلال الهند لعام ١٩٤٧ ، تتجاهل ، دون أى اكتراث ، نصوص هذه الوثائق المتعلقة بموضوع الانضمام ، وهكذا تتصرف تصرفاً يناقض كل المناقضة قوانينها الخاصة والعرف الدستورى المتبع فيها ، كما يناقض أيضاً التزامات القانون الدولى .

إنه من الواضح تماماً أن انضمام ولاية جامو وكشمير إلى الهند يعتبر كاملا ، وصحيحاً ، ونهائياً ، ولا رجوع فيه ، طبقاً للقانون الدستورى الهندى والباكستانى ، وللقانون الدولى أيضاً . ومن الواضح أيضاً أن باكستان معتدية على كشمير . لهذا فان المسألة الحقيقية فى كشمير تتعلق فقط بذلك الجزء من جامو وكشمير الذى يجد نفسه تحت الاحتلال الباكستانى ، وهو احتلال فرض بالقوة فى مخالفة صريحة للقانون الدستورى والدولى . ولا بد من تحرير سكان كشمير المغلوبين على أمرهم فى الجزء الذى تحتله باكستان من كشمير ، حتى يتمكنوا من الاستمتاع بالتقدم والميزات السياسية والاقتصادية والثقافية التى يستمتع بها إخوان لهم على الجانب الهندى ، ولا يفصلهم عنهم إلا خط وقف إطلاق النار .

(١) الجريدة الأمريكية للقانون الدولى (١٩٥٠) ص ٣٦٢ .